مؤسسات المجتمع المدني حركة تحتاج إلى تحريك

صائب أدهم

الموضوع الذي سأتطرق إليه في هذا العمود، لا يحتاج في رأيي إلى مقدمة، طويلة أو قصيرة، ولا يحتاج إلى تمهيد أو تدرج ولا إلى ديباجة. فهو باختصار من خلال هذا العمود يأتي تحت السؤال: كيف يتم توسيع مشاركة أبناء الشعب (النخبة) وسائر الشرائح في دفع عملية التنمية وصنع القرار...

إن المنظمات والجمعيات والمجالس غير الحكومية حلقات عمل دؤوب وفاعلة لا يستغنى عنها وبخاصة في بلد كالعراق ينطلق نحو آفاق الديمقراطية وإرساء دعائمها ضمن منظورات وممارسات لم تكن مهيأة له على المدى الطويل السابق الذي تمثل بالاستبدادية والتنكر للآخر، بل إلغائه وتخويفه.

واليوم ونحن نرى هذا الزخم الكبير من المؤسسات المجتمعية المدنية فإن قيامها أو انبثاقها لا يأتي كهبة من الدولة وأجهزتها، بل هذه المؤسسات المجتمعية المدنية هي التي تهب الدولة الكثير من المواصفات والمعايير لتقويم فاعليتها وتوجيهها نحو الأفضل عن طريق تقديم الفكرة والمقترح أو العنوان الذي يؤطر إنجازاتها وهذا المنطلق يهدف إلى تحقيق أنماط من الانتاجية غير التقليدية أو تلك التي تلتف عليها قيود (المتقنين) أو الاعتبارات الاجتماعية التي استهلكت فكراً ومضموناً وممارسة.

مما تقدم، عراقنا اليوم بأمس الحاجة إلى المزيد (التنوع) من مؤسسات المجتمع المدني والأخذ بالرأي الآخر. ولست مبالغاً إن قلت أن إهمال مؤسسات المجتمع المدني، أو إعطائها أذناً غير مصغية يعد تخلفاً وحالة من السباحة عكس التيار. فهي حالة تجحف أصحاب الكفاءات والمواطنين الغيارى المقتدرين على العطاء المستعدين لتبوؤ مراكزهم المؤثرة في مسيرة الانتاج بكل أبعادها وإحجامها، سواء في تقديم الأفكار الجديدة والصائبة أو في التنبيه إلى التوجه المطلوب نحو آفاق المستقبل الديمقراطي المنشود.

وأستطيع القول هنا أيضاً، هيهات، بل من المحال أحياناً أن تحقق وزارات الدولة أو دوائرها كل تطلعات وأماني المواطنين في بلد كالعراق حرم مواطنوه حقباً زمنية طويلة من أبسط الحقوق الإنسانية. وتجدر الإشارة هنا من جانب آخر إلى موقف النخبة وتطلعاتها. ولنأخذ مثلاً استلهام هذه النخبة وقطاعات اجتماعية أخرى تأريخ العراق منذ بابل الأولى. فهذا الإرث الحضاري والإنساني الطويل الضارب في الأرض والتأريخ سيبقى حافزاً أو رمزاً يدفع العراقيين لتحقيق البناء الجديد وإعلاء صروحه مستلهمين المعاني والعبر من حضاراتهم التي وصفت وهي حقيقة علمية بأم الحضارات.

من هنا من منطلق المسؤولية المدنية، دعوة لمجلس الحكم الانتقالي والوزارة الانتقالية القادمة، لإشراك منظمات المجتمع المدني بشكل جدي وفاعل في مهمة صناعة القرار وتجسيد الأخذ بالرأي الآخر الذي لا يجب أن يبقى يعيش في الصمت والظل. فلنحفظ دون هبة أو منة حق العمل للمنظمات المجتمعية وحق صنع القرار. بذلك نبعد صفة (التسلط) أو الانفراد والنهج المبرمج المحدود عن أجهزة الدولة (الحاكمة).

ويا هيئات المجتمع المدني، أعملوا وانتشروا في قطاعات العمل المختلفة وليكن نهجكم غير محدد، متحرراً من التقنين والروتين وسمات العهد البائد المقيتة فلتكن عندنا منظمة أطباء بلا حدود عراقية ومنظمة تجمع الأرشيف الوطني فهذا الأرشيف ذاكرة العراق وهويته ولينطلق العنان لجمعية مدنية تكشف وتحصي جرائم النظام الصدامي القمعي وتؤسس مكتبة توثيقية تأريخية عن تلك الجرائم والمقابر الجماعية وبذلك تقدم مثل هذه المنظمة المجتمعية خدمة للتعريف بما عاناه شعبنا على مدى حكم الطاغية. وفي رأيي ألا تكون المؤسسات المجتمعية مجرد دوائر للإحصاء والتوثيق رغم أهمية هذا الجانب. بل أن تسعى لتحريك المواطنين لممارسة حقوقهم المشروعة التي اغتصبت وخنقت طويلاً وإبراز دورهم الذي يعزز إسهامهم في عمليات البناء السياسي والاجتماعي. وأن يكون المبدأ الفلسفي الوجودي النابض (أنا أفكر إذن أنا موجود...) شعاراً لهذه المؤسسات المدنية ورمزاً لحيويتها.

مؤسسة البلد الأمين بملاكها الأكاديمي ومواردها المالية القليلة

دعوة إلى الرأي والرأي الآخر.. وسلامة الحوار

النجف-عبد الهادي الفرطوسي

البلد الأمين واحدة من جمعيات كثيرة متباينة الأهداف والتكوينات تأسست في محافظة النجف بعد انهيار الدكتاتورية. لكن ما يميزها عن غيرها هيمنة الطابع الأكاديمي على تكوينها، يتبين ذلك ابتداءً من الورقة التعريفية التي نشرتها، إذ تشير الإحصائية المدونة على صفحتها الأولى أن منتسبيها حتى نهاية كانون الثاني 2004 لا يزيدون على واحد وعشرين عضواً من بينهم عشرة يحملون شهادة الدكتوراه واثنان يحملان الماجستير، ويترتب على ذلك هيمنة العقلية العلمية على نشاطها، حيث تشير الورقة المذكورة إلى أن العمل القائم على طرح الرأي والرأي الآخر والمناقشة والإقناع واحترام الأقل لإرادة الجماعة هو الطريق الأصلح.

لقد بدأ التحضير لهذه الجمعية منذ الأيام الأولى التي أعقبت سقوط النظام، بالاتصال بعدد من أساتذة الجامعات، فتشكلت هيئة تأسيسية واصلت اجتماعاتها لثلاثة أشهر، فوضعت مسودة النظام الداخلي لها وشكلت وحدات وحددت أهدافها وخطط سيرها.

«ولكن ما أهداف هذه المؤسسة؟

تجيب الورقة التعريفية عن هذا السؤال بأن الهدف هو إحياء الهوية الوطنية الإسلامية، والنهوض بمستوى الوعي الفكري والاجتماعي الشخصي» بالإسلام وعقائده.

«هكذا تضعنا الورقة المذكورة أمام منظمة تتبنى أيديولوجية معينة تعتنقها اليوم الكثير من القوى والأحزاب والجمعيات، فهل يعني تشكيل هذه المؤسسة إضافة رقم جديد إلى قائمة تلك المؤسسات؟ أم أن اختلافاً نوعياً بينها وبين الأخريات جعل من وجودها ضرورة؟ وما الذي يميزها عن غيرها؟

تساءلت عما تعنيه الهوية الوطنية الإسلامية فأجاب الدكتور رزاق الطيار نائب الأمين العام للمؤسسة بأنهم يرون أن المجتمع العربي عموماً هو مجتمع إسلامي بأغلبه، ومن ثم فإن مقومات شخصيته الوطنية تعتمد في أسسها على الإسلام لذلك صار من الضروري مراعاة الشخصية الإسلامية للنهوض بالمواطنة العراقية، وأضاف محدثي أننا نحترم الرأي والرأي الآخر وسلامة الحوار، وأحالني إلى الورقة التعريفية لأقرأ أن المؤسسة تقدم الإسلام "منهجاً وقواعد وطريق عمل برؤية عصرية واقعية بعيدة عن التطرف تحترم الرأي والرأي الآخر".

«ولكن ما الوسائل التي تعتمدونها في الوصول إلى هدفكم؟

تحققها بجهود وحدات المؤسسة.

وقال الدكتور الطيار: هناك سبع وحدات تتوزع عليها مهمات المؤسسة.

المطبوعات

أما الدكتور ليث شبر فتحدث عن نشاط المؤسسة على مستوى المطبوعات فقال بأن المطبوع كان بينها إصدارات فكرية متخصصة ومن بينها مجلة للطفل وأخرى للمرأة، غير أن الإمكانات المادية لا تسمح في المرحلة الراهنة إلا بإصدار مجلة واحدة، وقد أعدت دراسة لإصدارها تحت عنوان "رؤى" وستكون مجلة فكرية ثقافية فصلية ستري النور خلال ثلاثة أشهر، وتسعى في هذه المجلة إلى أن تضم رؤى ووجهات نظر مختلفة، لا تتطابق بالضرورة وأفكارنا، لأن مؤسستنا ليست حزباً وغير متحزبة إلى جهة معينة.

لقاءات ثقافية

ثم تحدث السيد ميثم مهدي أمين

نشاطات من بينها ندوة حول موضوع الدستور تحققت في جلستين استضيفت فيها شخصيات أكاديمية متخصصة من بينهم أساتذة في كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد والقضاة وحوزويون وقد أسهم في الندوة ممثل عن مكتب آية الله السيستاني، ومن بين النشاطات محاولات للتقريب بين الحوزة الشريفة والجامعات الرسمية، فكان أن ألقى حوزويون محاضرات على طلبة جامعة الكوفة في كليات العلوم والتربية والطب وكليات أخرى، وبالمقابل ألقى الدكتور حسن الحكيم رئيس جامعة الكوفة محاضرة على

ومن النشاطات الأخرى عروض سينمائية ومحاضرات ألقيت على نزلاء موقف وتسفيرات النجف، والمؤسسة بصدد وضع برنامج مستمر لهؤلاء النزلاء، كما أنها قد أنجزت برنامجاً تلفزيونياً بالتعاون مع تلفزيون النجف.

قدمت الحلقة الأولى منه وكان موضوعها انتقال السلطة للعراقيين أسهم فيها أ. د. حسان محمد شفيق العاني أستاذ الدستور في كلية القانون-جامعة بغداد و أ. م. د جابر حبيب جابر رئيس قسم الفكر السياسي في كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد، وقد أدار الحوار الدكتور رزاق الطيار، وختم التحدث كلامه عن وجود مشروعات قيد الدراسة والتنفيذ.

نشاط اجتماعي

وانتقل الحديث إلى وحدة النشاطات الاجتماعية، التي يتولى أمانتها المقدم الحقوقي ناصر كاظم، وسبق لي التحاور معه في موقف وتسفيرات شرطة النجف، وهناك أراني غرفة داخل الموقف تضم كتباً ومجلات قال لي إنها مكتبة الموقف، وإنها أسست بجهود مؤسسة البلد الأمين، وهي تضم 188 كتاباً و22 مجلة، وقد بلغت 28 استعارة للفترة المحصورة بين 2003/11/24 ويوم 2004/2/20، وإن المكتبة تستقبل كل كتاب يصلها وتعرضه للقراء بغض النظر عن منحاه الفكري وتجاهه السياسي أو الديني.

ومن بين الوحدات المهمة للمؤسسة وحدة النشر الإلكتروني التي يتولى أمانتها المهندس عصام الخالدي، وهي تسعى لإنشاء موقع إلكتروني للمؤسسة تنشر فيه أهدافها وأفكارها ومشاريعها وأنشطتها.... ويجري تحديثه باستمرار، كما تطمح المؤسسة إلى أن يحتوي هذا الموقع على مكتبة إلكترونية، وقد اكتملت دراسة هذا الموضوع ودخل طور الإنجاز، ويؤمل اكتماله نهاية هذا العام.

أما وحدة المكتبة فكان من بين نشاطها أنها تسعى إلى فتح فروع لها في مكتبات الكليات العلمية كالطب والهندسة لأنها فقيرة إلى المطبوعات الثقافية والأدبية والدينية، وتأمل أن يتحقق ذلك في موعد لا يتجاوز نهاية عام 2004

بهذه الوحدات مجتمعة تأمل الأمانة العامة للمؤسسة أن تحقق أهدافها، لكن صعوبات جمة تقف في طريق هذه المؤسسة، يلخصها الدكتور رزاق الطيار بنقطتين: الأولى مادية إذ أن موارد المؤسسة لا تزيد على تبرعات من أعضائها أو من غيرهم على أن تكون غير مشروطة، لكنها تأمل في أن تحصل على موارد ثابتة من خلال مشاريع استثمارية، والنقطة الثانية حاجة المؤسسة إلى ملاك من المتخصصين أكثر مما هو موجود الآن. وأخيراً يوجه الدكتور الطيار نداءه إلى جميع المؤسسات الثقافية والاجتماعية والأحزاب والمنظمات إلى العمل المشترك لبناء عراق جديد حر ديمقراطي آمن.

منظمة حقوق الإنسان في العراق

مواصلة الكشف عن المقابر الجماعية والمطالبة بتعويض المتضررين من نظام صدام

بغداد- آمنة عبد العزيز

منظمة حقوق الإنسان في العراق هي من أقدم منظمات حقوق الإنسان في عالمنا العربي فقد تأسست سنة 1960 وتوالى على رئاستها خيرة رجال القانون والسياسة المعروفين عالمياً أمثال الدكتور ضياء بشير خطاب وزكي جميل حافظ والدكتور رياض عزيز وغيرهم.

ونقل المنظمة سابقاً تحت اسم (جمعية حقوق الإنسان في العراق) وبعد سقوط النظام تغير أسمها إلى منظمة حقوق الإنسان في العراق وأن للمنظمة بأعضائها البالغ عددهم (650) ناشطاً في حقوق الإنسان لها فعاليات عديدة ومختلفة وكان لها مواقفها الجريء أبان العهد البائد بإرسال مذكرة بعثت إلى وزير الخارجية السابق "ناجي صبري" لإلغاء عقوبة الإعدام وخاصة بحق السياسيين وتطبيق مبدأ التعددية الحزبية والابتعاد عن سياسة الحزب الواحد وحرية سكن المواطنين في المحافظات التي يرغبون بها ونعني بذلك إلغاء قانون شرط التملك (1957) وقد كان تأريخ هذه المذكرة في عام 2002.

من جمعية إلى منظمة

ومن خلال اللقاء مع مدير منظمة حقوق الإنسان في العراق السيد سالم الندلاوي كانت هناك إيضاحات أخرى عن عمل المنظمة والنشاطات التي تقوم بها.

«ما آلية عمل المنظمة؟

- أود أن أوضح أن المنظمة لا تتلقى أي دعم من أية جهة كانت عربية أو أجنبية وتعتمد على التمويل الذاتي لأعضائها وإن أهم جهودنا التي بذلناها بعد سقوط نظام صدام هو الكشف عن العديد من المقابر الجماعية في منطقة الرضوانية ومقبرة سلمان باك ومقبرة بسمايا وتم اتخاذ إجراءات عديدة بخصوصها واتصلنا بعدة جهات أهمها CPC على اعتبارها السلطة الرسمية للاحتلال وكان التعاون معهم صعباً وغير مجد فقمنا بالاتصال بمنظمة الأمم المتحدة وفي مقرها ببغداد ومن ثم الاتصال بالسيد خوزيه بابلو وهو أحد المتخصصين في كيفية التعامل مع رفات هذه المقابر وأيضاً اتصلنا بالأستاذ الدكتور فائق أمين بكر مدير معهد الطب العدلي في بغداد وتوصلنا إلى أن

الحامض النووي مكلف جداً خصوصاً أن عدد الرفات لهذه المقابر كبير جداً وأن المنظمة أوقفت العمل لحين التمكن من الاستدلال على معرفة هوياتهم وأسمائهم.

لجان لتعويض المتضررين

وهناك لجان لتعويض المتضررين من جراء الحرب الأخيرة والحروب السابقة وعملنا على استقطاب عوائل المعدومين وعملنا لهم ملفات قانونية تغرض المطالبة بحقوقهم بالتنسيق مع نقابة المحامين وسلطة الائتلاف عن طريق القاضي كانيل مكيني في وزارة العدل الأمريكية لإعداد الملفات القانونية لهذه العوائل والنظر بها من قبل الحكومة العراقية القادمة ونتمنى عليهم النظر بجدية لهذه العوائل وإعطاءهم الأولوية في التعويض.

«وماذا بخصوص السجناء الذين تحتجزهم سلطة الاحتلال؟

- قمنا بالاتصال بمواقع الجيش الأمريكي وحسب الموقع الجغرافية لمدينة بغداد لغرض التعرف على مصير المعتقلين لاسيما أن أغلب عوائل السجناء يجهلون مكان أبنائهم والتهم الموجهة لهم وطالبنا القوات الأمريكية بوضع لائحة بأسمائهم وسبب اعتقالهم والوقوف على وضعهم في المعتقلات والسماح لنا بمقابلتهم وتوكيل الدفاع عنهم من قبل المحامين العراقيين على وفق معاهدة جنيف الرابعة التي تنص على ذلك ومن ضمنها إخطار عائلة المعتقل خلال 24 ساعة من حدوث الاعتقال وإعلامها بمكان الاعتقال والتهمة الموجه له ومن حق المعتقل أن يحاكم وفق القانون وبلغته التي يتكلم بها وأن تكون محاكمة عادلة وقانونية وبحضور محامين عراقيين.

نقيب المحامين العراقيين:

لنا ملاحظاتنا على قانون إدارة الدولة المؤقت.. وحل نقابتنا مخالف للقانون النافذ

بغداد- المدى

عندما تدخل إلى أروقة نقابة المحامين العراقيين تجتذبك الحلقات النقاشية التي لا تنقطع في كل زاوية فيها. فهم في نقاشات مستمرة لكل ما يتعلق بالحقوق والواجبات الإنسانية والتي تتماشى مع الوضع الحالي.

(المدى) التقت مع السيد نقيب المحامين (مالك دوهان الحسن) وتوجهت له بالسؤال التالي:

«ما دور النقابة ورأيها في الأحداث الجارية على الساحة العراقية؟

- لنا ملاحظات كثيرة أهمها عن قانون إدارة الدولة المؤقت وما جاء في المادة الثالثة منه المقترح حول إعطاء (ثلثي ثلاث محافظات حق استعمال الرفض (الفيتو) على نتائج الاستفتاء على الدستور) بحيث أنه إذا اعترضت على نتائج الاستفتاء ثلاث محافظات فلا يعتبر الدستور مصادقاً عليه، وهذا يعني أن الأقلية تفرض إرادتها على الأكثرية وهذا لا يوجد في أي دستور في العالم، وملاحظة أخرى على المادة (61) من إدارة قانون الدولة والتي تنص (لا يعدل قانون إدارة الدولة إلا إذا وافق أعضاء الجمعية الوطنية المنتخبة وجميع أعضاء مجلس الرئاسة) وهذا يعني إعطاء حق الرفض (الفيتو) إلى مجلس الرئاسة، وإذا اعترض عضو واحد يهدر إرادة الجمعية الوطنية وهذا أمر غير مألوف في كل دساتير العالم.

«هناك نية لحل النقابات فما رأيكم على ذلك؟

- إن نقابة المحامين يجب أن لا تشمل

بهذا الأمر لأنها أجرت انتخابات عامة في كل العراق بتاريخ 2003/8/14 وكان أشرف على هذه الانتخابات ممثل عن الأمم المتحدة والمحامين الدوليين واتحاد المحامين العرب.

فإن حل النقابة يكون مخالفاً وبالتالي لا يجوز لمجلس الحكم أن يصدر قانوناً بحل النقابة لأنها انتخبت وفق قانونها الشرعي وتم إبلاغ هذا الرأي إلى عضو مجلس الحكم المسؤول عن منظمات المجتمع المدني.

«تحقق للمرأة دور أكبر في الدستور المؤقت فما رأيكم؟

- المرأة أعطيت حقوقاً سياسية ومن أهمها دور فعال في الحياة المقبلة وأن نسبة الـ25٪ تشكل خطوة كبيرة لجانب المرأة العراقية ولأول مرة ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو كيف سيتم تحقيق هذه النسبة عملياً في الانتخابات؟ فلنفترض أن المرشحات وفق النسبة التي أقرت لم يحصلن على الأصوات اللازمة وفق ذلك فهل سيتم سد نقص المرشحات الباقيات بالتعيين أم بطرق أخرى؟

حركة الملكية الدستورية في ديالى

نشاط سياسي ومهني مع القوى الأخرى لمواجهة الإرهاب وتحقيق المصالحة الوطنية

بعقوبة / المدى

في عام 1990 تأسست الحركة الملكية الدستورية، وفي الاجتماع الأول لدعاة الملكية الدستورية المنعقد بتاريخ 1993/6/20 أعلن عن ميثاق وطني تعهدت الملكية الدستورية بتنفيذه وقد تضمن جملة من المبادئ الأساسية منها التمسك بوحدة الوطن العراقي والحفاظ على استقلاله ووضع دستور دائم للبلاد بمصادقة الشعب العراقي باستفتاء عام حر وإقامة نظام ديمقراطي تعددي والتأكيد على استقلال القضاء وإجراء مصالحة وطنية وشعبية شاملة ومعالجة مخلفات العهد المظلم ومواجهة الإرهاب وثقافة العنف.

تم افتتاح مقر الحركة الملكية الدستورية فرع ديالى بتاريخ 2003/6/26 ومنذ ذلك الحين، كما يقول السيد علي خضير الحداد مدير الإعلام في الفرع مارست الحركة العمل السياسي على الساحة في ديالى: داخل مركز المحافظة وخارجه، وصولاً إلى الأقضية والنواحي في إطار عملية تثقيف إعلامي شامل لمفاهيم الحركة التي تدعو إلى وحدة العراق أرضاً وشعباً وإلى بناء عراق ديمقراطي حر وإقامة علاقات حسن جوار مع الدول الإقليمية.

أما عن نشاطات المكتب في ديالى فيقول السيد الحداد:

- نحن من ضمن لجنة التنسيق والمتابعة للأحزاب والقوى السياسية والدينية في ديالى، ومن خلال هذه اللجنة نقوم بنقل معاناة المواطنين واحتياجاتهم وتطلعاتهم والسلبيات الموروثة من النظام السابق بعد دراستها إلى مجلس الحكم المحلي في المحافظة لغرض وضع الحلول المناسبة لها بحيث تتبلور هذه الحلول على شكل قرارات ملزمة التنفيذ لدوائر المحافظة.

كما إننا نقيم، في فترات منتظمة، ندوات جماهيرية تثقيفية داخل المكتب وخارجه للشرائح اجتماعية مختلفة، فديالى تعد

والتركمان والسنة والشيعة وبقية الأطياف الأخرى، وهذا ما يفرض علينا ثقلاً آخر يتمثل في كيفية التعامل مع هذه الفئات بما يناسبهم ومتطلبات المرحلة الراهنة.

ويحتضن مكتبنا الرابطة الطلابية التي نحاول أن لا نلقي عليها صبغة سياسية وإنما الصبغة المهنية لأن منبر العلم يجب أن يترفع عن التيارات السياسية ليكون محايداً ولم نفرض على أعضاء الرابطة شرط الانتماء إلى حركتنا. كذلك قمنا بتشكيل فريق لكرة القدم خاض عدداً من المباريات.

من جانب آخر تبرع مكتب الحركة في ديالى بمبلغ من المال إلى الأيتام عن طريق إعلام المحافظة كما بعثنا بأسماء عدد من الأطفال المصابين بأمراض مستعصية وتشوهات خلقية إلى معالجتهم في الخارج كما أن الحركة تبنت تخصيص دار للأطفال الأيتام والمشردين سمي بدار الأب الحنون.

وعن المؤتمر الشعبي الموسع في ديالى وجدواه والهدف منه قال السيد الحداد:

إن الأحزاب السياسية عندما تقيم مؤتمراً لشعب العموم المحافظة الهدف منه تفعيل

الأحداث السياسية للبلاد. كما يدعو المؤتمر إلى تعميق الحوار والتآخي وشفافية التعامل وتعزيز الوحدة الوطنية والتسامح القومي والمذهبي بين الأطياف جميعها والاتفاق على نهج عام مشترك لكي تنتقل البلاد من حالة الاحتلال إلى حالة الحكومة المستقلة والدستور بأقل الخسائر والأضرار. كما يدعو المؤتمر إلى دراسة احتمال لجنة تحضيرية تعد لانعقاده، هذا المؤتمر ومن مهامها دراسة أفضل صيغة لتحقيق سلطة القانون والنظام في المحافظة وكيفية احترامها.

وتم اختيار تسعة أشخاص من أحزاب مختلفة كلجنة ثقافية نحن عضو فيها. المنابر زيارة إلى مناطق خانقين وجلولاء والسعدية والتقينا بالقيادات الكردية وتحاورنا معها في موضوعات حساسة بما فيها الفدرالية، وضرورة التلاحم عرباً وكرداً لبناء عراق حر جديد. والتقينا برابطة شيوخ وزعماء العشائر وتحاورنا معهم في موضوعات عديدة وأبدى كل منا رأيه بشفافية ووضوح

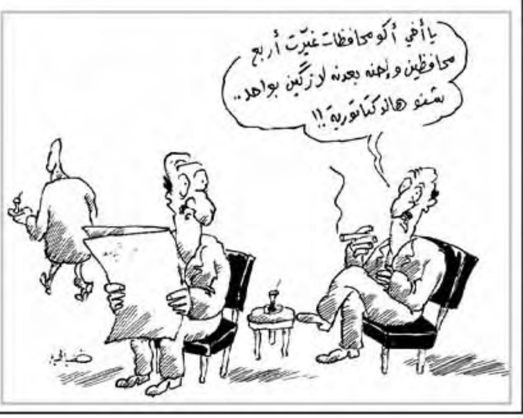
يا أخي أكو محافظات غيّرت أربع محافظين وإحنه بعدنه لازگين بواحد.. شنو هالدكتاتورية!!